

شراء الذهب والفضة ببطاقات الأئتمان/الخمس(81-82)

2202م(فتاوى على الهواء مباشرة

صلاح الصاوي

سؤال حول شراء الذهب والفضة بالكريدي كارد. ليس. خلينا نقول اختلف اهل العلم في شراء الذهب والفضة ببطاقات الأئتمان عموماً ديفيد او كريديت فمنهم من ذهب الى انه لا يصح شراء الذهب او الفضة ببطاقة الأئتمان مطلقاً - 00:00:00 سواء كانت مغطاة او غير مغطاة وفي المقابل الرأي يقول يصح مطلقاً لا فرق بين كون البطاقة مغطاة وكونها غير مغطاة هذا اختيار بعض الباحثين وقيل بالتفريق بينهما. فيجوز شراء الذهب والفضة ببطاقة المغطاة ولا - 00:00:32 يجوز اذا كانت غير مغطاة هذا هو اختيار مجمع الفقه الإسلامي. الدولي حيث قرر في دورته الخامسة عشرة ما يلي يجوز شراء الذهب او الفضة او العملات ببطاقة المغطاة وجاء في قرار اخر له لا يجوز شراء الذهب والفضة وكذا العملات النقدية ببطاقة غير المغطاة. طب - 00:00:56

ما الفرق بينهما ولماذا كان هذا الاختلاف؟ ان موضع الاختلاف هو مدى تحقق القبض الفوري في البطاقة غير المغطاة وهو خلاف في تتحقق النمط وليس في تتحققه. يعني اتفق الجميع على ان التقادب - 00:01:25 في بيع الذهب والفضة بالنقود او بالذهب او الفضة فالذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلاً بمثيل يداً بيد. فاذا اختلفت هذه الاصناف فيبيعوا كيف شئتم اذا كان المانعون من شراء الذهب والفضة. من بطاقة غير المغطاة يقولون ان القبض لا يتحقق - 00:01:48 هذا بيع نقد بنقد مع تأخير قبض احد العوضين وفي حديث عبادة ابن الصامت كما سبق الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلاً بمثيل يداً بيد. فاذا اختلفت هذه الاصناف فيبيعوا كيف شئتم اذا كان هذا ثم قالوا ومعلوم - 00:02:17

ان التقادب عن طريق البطاقة الائتمانية غير المغطاة لا يتم بمجرد الایجاب والقبول. التسديد يأخذ زماناً يجعل القبض مؤجل عن التعاقد وهذا قد يستغرق من الزمن اياماً في بعض الاحوال او ساعات في - 00:02:39 الاحوال الاخرى الجامع بين هذا وذاك ان التقادب لا يتحقق وهو شرط في حل بيع الذهب او بالنقود يعني الفضة بالذهب او الفضة او النقود لكن المنجزين يقولون ان قسيمة الدفع الموقعة - 00:03:00 من حامل البطاقة تقوم مقام القبر. عندما وقع على قسيمة الدفع هذه وتسليمها البائع كأن المشتري قد سلمه والثمن بهذه القسيمة الموقعة تقوم مقام القبض كالشيك. يقولون بل هي اقوى منه كما افاد الفنيون - 00:03:20 ايضاً انها ملزمة للناجر تبرأ بها ذمة حامل البطاقة من الدين حالاً وليس له الاعتراض على الوفاء بقيمة قالوا فواتير البطاقة الائتمانية تتع واجبة الدفع من قبل البنك المصدر. ولا يتوقف هذا - 00:03:41

على وجود رصيد للعميل لدى البنك من عدمه. ولا على الوفاء الفعلي من قبل العميل. فالفاتورة تعد ملزمة وحتمية في حق البنك. ثم قالوا ان وجود الاجل المذكور ايام او ساعات في صرف قسيمة البيع لا يؤثر في الحب اذا اعتبرنا ان قبض القسيمة - 00:04:02 قبض المحتوى فلا يشطاط في القبض ان يكون قبضاً بالبرامج. قد يكون قبضاً حقيقياً بالبرامج. وقد يكون قبضاً حكمياً كما هو في هذه الصورة عند التحقيق نقول الراجح لدينا انه - 00:04:29

متى ما امكن تحقق القبض باحد نوعيه الحقيقة او الحكمي فلا حرج في بيع الذهب والفضة ببطاقة الأئتمان مغطاة او غير مغطاة. ما دام في يتحقق قبض باحد صورتي حقيقة او حكماً - 00:04:48

فاما اذا كان بائع الذهب او الفضة لا يستطيع ولا يتمكن ان يأخذ حقه ثمن سلعه الا بعد حين فهنا يكون النظر ويكون الحكم او الفتوى لصالح قرار المجمع الفقهي الدولي الذي سبقت الاشارة اليه - [00:05:14](#) -
لكن ما دام الشيك او القسيمة مستحقة الدفع فور توقيعها يبقى في هذه الحالة لا حرج في البيع والتأخير تأخير اجراءات واليات
يكون مغتبرا يسيرا لا يلتفت اليه ولا يعول عليه - [00:05:41](#)